

قانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٧

بربط موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمبلغ ١١٣١٥٤٥٠٠ جنيه (نقط وقدهر مليار ومائة واحد وثلاثون مليوناً وخمسماة وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٢٦٤٠٠٠٠ جنيه (نقط وقدهر مائتان وستة وعشرون مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٩١٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٧٧٤٧٥٢٠٠ جنيه (نقط وقدهر سبعماة وأربعة وسبعين مليوناً وسبعمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ٥٤٨٣٥٢٠٠ جنيه (نقط وقدهر خمسماة وثمانية وأربعون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مبلغ ٣٥٦٧٩٣٠٠ جنية فقط وقدره ثلاثة وستة وخمسون مليوناً سبعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية مبلغ ٤٥٥٦٠٠ جنية .
- تحويلات رأسمالية مبلغ ٣١١٢٣٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مبلغ ٣٥٦٧٩٣٠٠ جنية فقط وقدره ثلاثة وستة وخمسون مليوناً سبعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة الثامنة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وي العمل كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠٠٧ م) .

حسني مبارك

卷之三

الإماراتية للتجارة والصناعة، أبوظبي، ٢٠٠٧/٢٠٠٧/٢٠٠٧

(*) يتم توزيع الاعتماد الإجمالي خلال السنة المالية على المصارف بناءً على رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .